



PROVISIONAL

S/PV.2666
24 February 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والستين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، الساعة ١٧/٣٠

<u>الرئيس :</u>	السيد أدوكي	(الكونغو)
<u>الاعضاء :</u>	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد صافروننتشوك
	استراليا	السيد ولكوت
	الإمارات العربية المتحدة	السيد الشعالي
	بلغاريا	السيد غارفالوف
	تايلند	السيد كاسميري
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	الدانمرك	السيد بهيرينغ
	الصين	السيد يوفان ليانغ
	غانا	السيد دوميني
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	فنزويلا	السيد أغيلار
	مدغشقر	السيد رابيتافيكيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أوكون

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٨ / ٠٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل أن يقر المجلس جدول أعمال جلسة اليوم ، أود أن أحيط الأعضاء طمأناً بأن بعض الوفود قد أبلغتني بمشاعرهم إزاء بعض التعبيرات التي استخدمت في المجلس . وأعطي الكلمة لأي وفد من هذه الوفود التي تود الكلام في هذا الشأن .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في نهاية جلستنا الأخيرة استمعنا إلى بعض الألفاظ المخجلة التي شككت في هيئة مجلس الأمن وسمعت . ولا يمكن للمجلس أن يقبل تلك الحالة التي يتكلم فيها ممثلو الدول الأعضاء بطريقة تتناقض والالتزامات التي تعهدت بها حكوماتهم بالكامل وعن طيب خاطر بانضمامها إلى ميثاق الأمم المتحدة .

وبالتالي ، يبدو لي من المفيد أن أذكر أنه بمقتضى المادة ٣١ من الميثاق والمادة ٣٧ من نظامنا الداخلي يجوز لأي عضو من أعضاء الأمم المتحدة غير الأعضاء في المجلس ، بناءً على دعوة من المجلس ، الاشتراك في المناقشة بشأن أي مسألة تطرح على المجلس دون أن يكون له حق التصويت . وأنه من الخير لو أدرك هذا هؤلاء الذين انتفعوا من هذه المكبة وأسأوا ، بالفاظهم ، استخدام الفرصة التي أتاحت لهم .

سيرجون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)؛
انضم وفدى الى ما قاله ممثل فرنسا لتوه . نستمع الى الكثير من الخطاب العنيفة ضد ما
يجتمع المجلس . البعض منها قوى ولكنه في حدود اللياقة . أما البعض الآخر - وأضيف اليه
الخطاب الذى أشار اليه ممثل فرنسا - فهو ، في رأيي ، خارج حدود اللياقة . هذا بنفس
النظر عن وجهة النظر السياسية المطروحة . ان ما يلقاه المجلس من معاملة يتمثل فسي
اختيار الألفاظ .

انني لا أقول ان المجلس بمثابة محكمة ، ولكن المحكمة مصونة بموجب القوانين التي
تمنع ازدياد المحكمة . والبرلمان مصان بموجب القوانين التي تمنع ازدياد البرلمان . واحترف
بأن هذا المجلس ينبغي له أن يضع مجموعة من الاعراف التي تصونه من الازدياد .
وما أنه الهيئة الرئيسية ، في نظر العالم التي تتناول مسائل السلم والأمن
الدوليين الهامة فانه يجدر بنا أن نصر ، بغض النظر عن المسائل السياسية المطروحة أمامنا ،
على أنه ينبغي تناول تلك المسائل بطريقة تتسم باللياقة والنظام والاحترام .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)؛
يود وفدى أن ينضم الى الملاحظات التي أعرب عنها ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة . لقد
سبق لنا ان تكلمنا عن الموضوع ، خلال المناقشة في الاسبوع الماضي ، وأود اليوم أن الفت
الانتباه الى ذلك البيان وأكدته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سوف يحيط المجلس بما يتلوه
البيانات .

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة بين ايران والعراق

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/17821)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات

السابقة ، أ د عومثل العراق الى شغل مقعد طى طاولة المجلس ؛ وأ د عومثلى الأردن والبحرين وتونس والجمهورية العربية الليبية ، عمان والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس . وأ د عومثل منظمة التحرير الفلسطينية الى شغل المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

بناءً على دعوة من الرئيس شغل السيد كنانى (العراق) المقعد المخصص له طى طاولة المجلس ؛ وشغل السيد صلاح (الأردن) ، والسيد الصباغ (البحرين) ، والسيد قراوى (تونس) ، والسيد الزروق (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد العنسى (عمان) ، والسيد الشاهين (الكويت) ، والسيد بدوى (مصر) ، والسيد العلوى (المغرب) ، والسيد مسعود (المملكة العربية السعودية) ، والسيد الأريانى (اليمن) ، المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس . وشغل السيد ترزى (منظمة التحرير الفلسطينية) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله .
معروض طى أعضاء المجلس الوثيقة S/17859 التي تحتوى نص مشروع قرار تمت صياغته خلال مشاورات المجلس .

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية :

S/17853 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة ؛

S/17855 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة ؛

S/17856 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة ؛

S/17857 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال الحالي للبعثة الدائمة ليوفوسلافيا لدى الأمم المتحدة ؛

- S/17858 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، وموجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة ؛
- S/17861 ، رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، وموجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس،
يجتمع مجلس الامن مجددا للنظر في مسألة النزاع بين العراق وايران ، التي طالما
أرقتهم .

واننا ننظر بشيء من الأسى ، لاستمرار الحرب بين الجارتين المسلمتين ، رغم
الجهود الكبيرة والوساطات المتعددة التي بذلت من أجل تسويتها ، وخاصة الجهود
التي بذلها الامين العام للامم المتحدة ، والجهود والقرارات والبيانات التي صدرت
من هذا المجلس ، وكذلك مجموعة عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومجلس
التعاون الخليجي ، والتي لم تستطع جميعها ، مع الاسف ، كسر الجمود الذي
يحيط هذه المسألة ، واننا نلاحظ بقلق عميق ، عجز المجتمع الدولي عن التوصل الى
صيغة يمكن بموجبها جلب الطرفين المتنازعين الى مائدة المفاوضات ، على أساس
مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، والاحترام المتبادل للسيادة الاقليمية ،
وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

لقد كانت وجهة نظرنا دائما أن هذه الحرب المدمرة انما تشكل استنزافا
لطاقات البلدين والشعبين ، وانها تأتي على حساب الامكانيات التي كان يمكن
تكريسها للتنمية ، وانه كان يمكن توفير أرواح الآلاف من البشر ومئات البلايين
من الدولارات التي دمرتها الحرب .

ان اشارة العداة والبغضاء واستمرارها بين الجارتين المسلمتين ، انما
ينعكسان سلبا على القضايا العادلة التي يناضلان من أجلها ، ويجران نتائج وخيمة
على العلاقات التاريخية الاخوية التي ارساها الاسلام الحنيف بينهما ، كما يلقيان
بظلالها الكثيفة على المنطقة التي ينتميان اليها .

وعندما نقول ذلك فاننا ندرك ان هناك بعض القوى التي لا تزال تستثمر
هذا النوع من النزاعات من أجل مصالحها الذاتية ، ولقد كان موقف بلادى منذ
الهداية ان استمرار هذه الحرب انما يلحق الضرر بأمن وسلام المنطقة ، ويعرض للخطر
شعوبها ، ويشجع القوى الاجنبية الطامعة على التدخل في شؤونها الداخلية .

من هذا المنطلق ، قامت بلادى بالصاهمة في الجهود الجماعية التي بذلت
وبادرت من جانبها ببذل جهودها الذاتية بين البلدين ، من أجل التوصل الى
تسوية سلمية لهذا النزاع .

ولا بد ان نسجل هنا ان العراق الشقيق قد أبدى تجاوبا مستمرا مع جهود
التسوية السلمية ، ورفقة ملحة في التعاون مع مبادرات الوساطة التي بذلت ، ولكن
هذا الموقف من جانب العراق لا يكفي لوحده لانجاز المهمة ، حيث لا بد ان تتعاون
جمهورية ايران الاسلامية مع هذه المبادرات لكي يمكن وضع حد لهذه الحرب المدمرة .
واننا لا نزال نأمل ان تتمكن ايران من تجاوز العقبات التي تحول بينها وبين
الانضمام لركب السلام ، وأن تتخذ القرار الايجابي تعبيرا عن رغبة في وقف التدهور
المستمر في الموقف .

ان التطورات الاخيرة الناتجة عن الهجوم الايراني الجديد والهادف الى
احتلال جزء من الأراضي العراقية ، انما تضيف تعقيدات جديدة الى التعقيدات
الموجودة ، وتجعل التوصل الى حل سلمي لهذه الحرب أمرا بعيد المنال ، وتضع
المنطقة برمتها أمام مخاطر جسيمة قد يصعب تلافي آثارها في المستقبل المنظور .
ان بلادى القزما منها بميثاق الامم المتحدة وقراراتها ، والقواعد القانونية
التي تنظم علاقات الدول فيما بينها ، ومن منطلق التزاماتها القومية ، ترفض أى مبررات
او مسوغات لاحتلال اى أرض عربية ، وتعتبر هذا الاحتلال تهديدا للأمن القومي
العربي ، وللسلام العالمي .

ولذلك فاننا نرى انه لا بد أن تتوجه الجهود الى ايجاد حل جذري للمشكلة
وعدم الاكتفاء بالمعالجات الجزئية التي أوضحت التجربة أنها قاصرة عن ارساء الأسس
السليمة للتسوية الشاملة والعادلة .

ان هذا المجلس مكلف ، بحكم مسؤولياته تجاه الميثاق ، ببذل كل جهد
ممكن من أجل العمل على ارساء القواعد الأساسية اللازمة للتسوية السلمية ، واننا

بحاجة في هذا الاطار الى جهود جميع الاعضاء من اجل بناء منهج التسوية السلمية الشاملة والعدالة ، وفق ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، ودعوة الاطراف المعنية الى احترام هذا المنهج والالتزام به .
واننا نرحب في هذا الصدد بالتعاون الذي أبداه العراق مع المجلس خلال هذه المناقشات ، وكان بودنا لو تمكنت ايران من المشاركة في مداولاته ، ونحن على ثقة أنها لو فعلت ذلك لأمكن لهذا المجلس ان يساعد في التوصل الى التسوية المنشودة .

وعلى الرغم من ان مشروع القرار المعروض على المجلس لا يلمح جميع العناصر التي كنا نتطلع اليها بوضع منهج متكامل لوقف هذا النزيف ، فانه يمكن اعتباره خطوة هامة في هذا السبيل .

ان المداولات التي أجراها المجلس بهذا الصدد قد أكدت على المخاطر التي تمثلها هذه الحرب على السلام والأمن من جهة ، وعلى الاهتمام الذي يوليه الرأي العام العالمي لها من جهة أخرى ، مما يجعلنا أكثر أملا في المستقبل بالامكانيات المتاحة لجلب السلام لمنطقة عانت كثيرا من الآلام والدمار ، وان وفد بلادى لن يتوقف عن العمل من أجل هذه الغاية السامية .

السيد كاسمورى (تايلند) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : يشعر

وفد بلادى بقلق عميق بسبب اطالة الاعمال العدائية المسلحة بين ايران والعراق اللتين تربطهما بتايلند علاقات جيدة . ومن المؤلم أن نرى البلدين المتجاورين في حرب لمدة تزيد عن خمس سنوات . ان كلا البلدين مهد لحضارة قديمة كما أن كلا الشعبين نشط وقادر على انجاز الكثير من أجل رفاهيتهما وكذلك لصالح منطقتيهما الهامة . لقد سببت الحرب الدائرة بينهما مجازر رهيبه وتبددا هائلا وزادت من القوترات ومن عدم الاستقرار في ذلك الجزء الهام من العالم ، ويمكن أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

وقد ذكر لنا الامين العام لجامعة الدول العربية في بيانه أمام المجلس ما يلي :

" ان عشرات الآلاف من ضحايا هذه الحرب سقطوا حتى اليوم من كل جانب ، ويسقط المزيد منهم الآن . . . وليس من المبالغة في شيء أن نقول ان هذا النزاع ألحق بالبلدين دمارا شمل المرافق والمنشآت الاقتصادية ومصادر الانتاج والهيكل الأساسية . . . وموارد لا تحصى كان البلدان في أمس الحاجة الي استعمالها لأفراض انائية " . (S/PV.2663)

ص ٦ و ٧) .

وتشير التطورات الحديثة الى تفاقم خطير في الحالة . ولهذا وجد وفد بلادي انه من الضروري ان يقوم المجلس بالنظر في المسألة مرة أخرى . أن مبعث أسفنا الوحيد هو أن فياب أحد طرفي النزاع ، وهو جمهورية ايران الاسلامية ، من هذه المناقشة قد حرم المجلس من فرصة الاستماع الى آراء الطرفين . ويتفهم وفد بلادي موقف ايران بشأن هذه النقطة ولكنه يعتقد أن مرور الوقت جعل من الصعب على المجلس ان يعدل اجراءاته السابقة . كما أننا نعتقد ان المجلس ينوي ان يعالج الحالة الراهنة بحياد آخذا بعين الاعتبار آثارها على السلم والأمن الدوليين .

وطى الرقم من غياب أحد طرفي النزاع - وهو أمر يؤسف له - لا تزال تقع طمس طاق المجلس فيما يتعلق بهذه الحالة واجبات والتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وطلاوة طى هذا لا يمكن أن نتفاوض عن البيانات التي استمعنا اليها في هذه القاعة . وبكل المعايير ، فقد تأكد احتلال ايران لجزء من أراضي العراق في الهجوم الحالي ويجرى القتل الآن بصرامة متزايدة .

وتأسف تايلند أسفا عميقا لأن الحرب التي بدأها طرف واحد واستمر فيها الطرف الآخر ، تتسبب في تضحيات هائلة لكل من الطرفين . لقد استمرت هذه الحرب ما يقرب من ست سنوات وأن احتمال انتصار أى من الطرفين فيها احتمال غير مؤكد طسى الاطلاق . وتدخل الحرب الآن مرحلة جديدة ، لها آثار خطيرة على أمن دول الخليج ، وهناك المزيد من الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية . والمجلس ملتزم مرة أخرى بالنظر في السبل والوسائل التي تؤدي الى وقف الأعمال الحربية . ويتطلب تحقيق هذا الهدف تعاون كل من طرفي الصراع . وكما نعلم جميعا ، فان غياب ايران عن طاولة المجلس يجعل هذه المهمة صعبة للغاية . بيد أن آخر الرسائل التي وجهها وزير خارجية ايران تشير الى أن النقاط الثماني التي اقترحها الأمين العام لا تزال تمثل أساسا مكننا للاتفاق ، وينبغي التذكير بأن أول تلك النقاط تنص على أن وقف الأعمال الحربية له أولوية ان أنه يؤدي الى انتهاء الصراع في اطار جدول زمني محدد .

وقد اعتمد مجلس الأمن ذاته العديد من القرارات والمقررات التي لا تزال تشمل أساسا معقولا للتسوية السلمية رغم بعض أوجه القصور فيها . وقد دعت القرارات كلا من الطرفين الى الاحجام فورا عن أى مزيد من استخدام القوة والى تسوية نزاعهما بالوسائل السلمية بما يتفق ومبادئ العدالة والقانون الدولي . وقد حثتهما القرارات على قبول أى عرض سليم للوساطة أو التوفيق أو اللجوء الى الوكالات الاقليمية أو الترتيبات أو الوسائل السلمية الأخرى التي يختارونها . وينبغي التذكير بأنه منذ ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، وجه الأمين العام للأمم المتحدة اليهما عرضا باستخدام مساعيه الحميدة ، وهو العرض الذي أبداه

مجلس الأمن . وقد طلبت القرارات وقف اطلاق النار وانسحاب القوات الى الحدود المعترف بها دوليا ، وحثت على الاستمرار في جهود الوساطة بطريقة منسقة من خلال الأمين العام بغية التوصل الى تسوية مشرفة وعادلة وشاملة يقبلها الطرفان لكل المسائل المتعلقة بينهما . وبينما تسببت الظروف التي سادت عند اعتماد تلك القرارات في صواب للبعض منا ، الا أن مضمون هذه القرارات يحدد المبادئ ويقدم الوسائل ذات القيمة والملاحية المتأصلة في سياق قيام المجلس باضطلاع بمهامه . وعلاوة على ذلك ، فان لها أثرا كبيرا على جهود الأمم المتحدة في مواجهة الحالات المماثلة الأخرى .

يعلق وفدي أهمية كبرى على مسألة الأسلحة الكيميائية ، بغض النظر عن الحالة أو غيرها . وفي هذا الصدد ، فاننا نشعر بالقلق لأن اطالة الصراع المسلح سوف تزيد من فرصة استخدام أحد الطرفين لهذه الأسلحة وامكانية الانتقام من جانب الطرف الآخر . وهناك الآن مزاعم باستخدام طرفي الصراع لهذه الأسلحة . ان أي استخدام لهذه الأسلحة اللانسانية لا يمكن تبريره في اطار القانون الدولي اذ أنه يمثل خرقا واضحا لهروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، وينبغي ادانته بنفس الطريقة التي ينبغي ادانة الحرب بها .

ولذا فان وفدي سوف يهدد أي جهد آخر يقوم به الأمين العام لتقصي الحقائق وكذلك لضمان الامتثال الدقيق لهروتوكول جنيف في هذا الصدد . ومن الجدير بالذكر ان هذا الامتثال يشكل واحدا من النقاط الثماني التي اقترحها الأمين العام . واننا نناشد الطرفين التعاون مع الأمين العام للتوصل الى اتفاق بشأن هذه النقطة وغيرها من النقاط دون ابطاء . وينبغي لنا أن نعرب أيضا عن قلقنا العميق ازاء الأنباء الأخيرة التي تفيد باسقاط طائرة مدنية ، على متنها ٤٦ شخصا بما فيهم بعض أعضاء البرلمان الإيراني ، وهذه مسألة ينبغي أن تعطىها النقطتان الثانية والثالثة من النقاط الثماني التي وضعها الأمين العام .

ينبغي أن يكون الشاغل الأساسي لمجلس الأمن انهاء اراقة دماء الأشقاء لتمهيد الطريق أمام تسوية شاملة وعادلة وسلمية للنزاع . وحيث ان المجلس ليس في مركز يمكنه من

أن يفرض أية ترتيبات أو شروط على الطرفين ، فانه يستطيع وينبغي عليه أن يضع المسادئ العامة وعرب عن موقفه الجماعي ، وأن يحث على استخدام الوسائل العطفية لتحقيق النتيجة المرجوب فيها . ومن المتوقع بعد ذلك أن يلجأ الطرفان الى الوسائل الملائمة للتسوية السلمية بغية التوصل الى تدابير مقبولة بشكل متبادل . وينبغي أن تتضمن هذه الوسائل العرض الذي قدمه الأمين العام لبذل مساعيه الحميدة والوساطة ، ولكنها ينبغي ألا تقتصر على هذه الوسائل . ونتعشم أن لا يساء فهم دافع المجلس المخلصة في اضطلاع بمسؤوليته وألا تعبط رغبته في استعادة السلم بين البلدين المتجاورين .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17859 ، المطروح الآن على المجلس ، يشعر وفدي بأن دافعه العام يتفق مع مبادئ وممارسات المجلس ، وان كان لا يأخذ بالكامل المشاغل التي أعبت عنها الآن في الاعتبار . وبالتالي ، سوف يصوت وفدي مؤيداً له .

سير جون طوسون (السلطة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

اجتمع المجلس للنظر في حالة تمثل واحدة من أخطر المسائل المطروحة على جدول أعماله . وقد شعر المجلس ولا يزال يشعر بقلق عميق ازاء هذا الصراع المأساوي الذي لا لزوم له . وقد شعرنا جميعاً بالاحباط لعدم نجاحنا في انهاءه . ورغم هذا ينبغي علينا أن نستمر في جهودنا ونستمر أيضاً في تقديم الدعم الكامل للأمين العام في جهوده . فهناك حاجة ملحة للتوصل الى حل .

في هذه المناسبة ، وفي الجلسات الرسمية ، تشرفنا بحضور عدد من وزراء الخارجية ونواب وزراء الخارجية للدول المعنية مباشرة ، ومن بينهم نائب رئيس وزراء ووزراء خارجية العراق . وما يبعث على الأسف أننا لم نتكمن من الاستماع الى رأى الطرف الآخر في الصراع ، الذي كانت مشاركته في أعمال المجلس سوف تزيد على نحو كبير من احتمالات التوصل الى تسوية تفاوضية مشرفة وعادلة .

وكنا جميعاً خلال مداواتنا على طم بأنهاء التصعيد المتزايد للقتال ، والبيانات التي صدرت عن تطورات المحتطة . واننا نشاطر بالكامل القلق الذي أعبت عنه الدول

المجاورة التي سمعت دوما لتفادي أن تتورط أو تجر في الصراع والتي هي ، كما استمعنا إليها هنا ، تحت طي التوصل الى تسوية سلمية مبكرة للنزاع .

لقد حث من سمعني من المتكلمين المجلس على اتخاذ اجراءات فعالة . وتلك أيضا هي رغبة وفدى ، كما انني واثق من أنها رغبة جميع الوفود الأخرى . وهذه الاجراءات ينبغي أن يكون هدفها الأساسي هو اتفاق الطرفين على سلسلة من الخطوات المترابطة ؛ أولا ، وقف اطلاق النار فوراً لانها المذابح الخرقاء التي تسببت حتى الآن في فقدان أرواح مئات الآلاف ، من المقاتلين وغير المقاتلين على حد سواء ؛ ثانيا ، انسحاب كل القوات الى الحدود المعترف بها دولياً قبل اندلاع الأعمال الحربية ، وثالثا ، بدء مفاوضات مباشرة أو تحت رعاية الأمم المتحدة اذا كانت هذه هي رغبة الطرفين ، تؤدي الى وضع نهاية دائمة لجميع الأعمال الحربية وتؤدي الى التوصل الى تسوية شاملة شرفه وعادلة لجميع جوانب الصراع ، بما فيها مسألة الحدود اذا لزم الأمر .

وسيتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في تنفيذ هذا البرنامج . فسيتعين على الأفراد التابعين للأمم المتحدة والمخولين من جانب مجلس الأمن ، والمنظمين من جانب الأمين العام والخاضعين لرقابته ، القيام بمراقبة ورصد وقف إطلاق النار والانسحاب . وبالإضافة الى ذلك يتعين على الأمين العام أن يبذل جهود الوساطة لحسم جميع جوانب النزاع بما يؤدي الى تسوية عادلة ومشرفة وعادلة . وينبغي لمجلس الأمن أن يقف وراء الستار على استعداد لتقديم دعمه وبذل مساعيه الحميدة كلما تطلب الأمر ذلك .

وفي السعي الى تحقيق هذه الأهداف ، فان وفد بلادي سيحدد موقفه وفقاً لحقائق الحالة ومتطلباتها ، وبعبارة عن الضغوط من جانب طرف أو آخر . وقد ذكرت من قبل المتطلبات ، والحقائق معروفة جيداً . والمسألة الآن هي أن يقبل الطرفان الخطوات التي جرى تحديدها . وقد أحاط وفد بلادي علماً بالرسالة التي تلقاها الأمين العام من سعادة الدكتور علي أكبر ولاياتي ، وزير خارجية ايران ، والمعصمة في وثيقة مجلس الأمن S/17849 ، المؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ، والتي أعربت فيها ايران عن تقديرها للجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام ، وعن اعتقادها بأنه ينبغي للمجلس أن يعيد تأكيد ولاية الأمين العام لتمكينه من متابعة ما وصفته عن حق بجهوده البناءة . كما ان حكومة العراق تتبنى نفس وجهة النظر وقد أعربت عن استعدادها للتعاون مع المجلس ، وهذا أمر يستحق تقديرنا . وقد أشار المتكلمون السابقون الى الثقة التي يوليها الطرفان للأمين العام . ونحن نعتقد أن هذا العنصر هو حقا أحد أهم عناصر جهودنا المشتركة لتقريب موقفي الطرفين ، ومن ثم وقف القتال .

وانذا كان البرنامج الواضح للمجلس ينبغي ، كما ذكرت ، أن يتضمن وقف إطلاق النار المبكر الذي يتبعه الانسحاب والمفاوضات ، فان هناك جوانب لهذا النزاع المرير تبعث وبحق على قلقنا العميق مادام هذا النزاع مستمرا . وهذه الجوانب تتضمن معاملة أسرى الحرب ، وهي مسألة يبدو أن الطرفين فيها يخرقان التزاماتهما الدولية خرقاً خطيراً . كما ان هناك مسألة قصف المراكز المدنية في كثير من الأحيان بما يتعارض مع القانون الدولي بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ . ولا تزال الهجمات مستمرة على السفن العابرة لسدول

ليست طرفا في الأعمال الحربية ، الأمر الذي يتتافى مع القانون الدولي وبعد ماسا بحرية الملاحة . ومن الأهمية احترام قرار منظمة الطيران المدني الدولية ، الصادر في ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٨٥ والمتصل بسلامة الطائرات المدنية ، احتراما كاملا . وان استخدام الأسلحة الكيميائية ضد القوات الإيرانية ، الذي أكدته تقرير فريق الخبراء التابع للأمن العام في نيسان / ابريل من العام الماضي - والادعاءات الخطيرة التي تقدم بها الآن الطرفان إلى المجلس - جانب من جوانب هذا النزاع يبعث على عميق قلق وفد بلادى ، كما يبعث على قلق الوفود الأخرى . ان هذه المسألة لا يمكن طرحها جانبا ولا يمكن تناولها باعتبارها شاغلا لطيفا . فينبغي اجراء التحقيق واتخاذ الاجراء المناسب وفقا للممارسة المتبعة . ومع ذلك ، لا ينبغي لهذه المسألة ، ولا للمسائل الأخرى التي أشرت إليها ، ان تتسبب في ابطاء الجهود الرامية الى انتهاء القتال ، الذي يبقى شاغلا الأشد إلحاحا . فهذه المسألة ، ينبغي ، بدلا من ذلك ، أن تكون حافزا اضافيا لجميع الأطراف للتوصل الى حل فوري . وفي الختام ، هذه هي الظروف وهذا هو الوقت الملائم لتقوم آلية الأمم المتحدة بعمل ما . ان الظروف لا تزال بالغة الصعوبة ، وامكانيات النجاح غير مؤكدة ، على أفضل تقدير . وعلى الرغم من ذلك ، علينا ان نحاول ، بكل ما اعطينا من اصرار ومهارة ، وضع نهاية شاملة لهذا النزاع . ويمكن تحقيق ذلك بتعاون الطرفين .

السيد سافرونتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمع الوفد السوفياتي بحرص الى البيانات التي ألقاها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية للعراق ، السيد طارق عزيز ، وزملاؤه أعضاء اللجنة السباعية التابعة لجامعة الدول العربية ، بشأن تسوية النزاع بين ايران والعراق . ان هذا المستوى الرفيع للمشاركين في مناقشة المجلس لهذا البند المدرج على جدول أعماله يتم دون شك ، بشكل عام ، عن عميق قلقهم ازاء سير الأحداث في المنطقة ككل ، وازاء التصعيد الأخير للأعمال القتالية على الجبهة الإيرانية العراقية بشكل خاص .

ان هذا القلق تتشاطره ، كما رأينا ، الأظبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي ، ولأسباب مفهومة جيدا . وقد ركزت جميع البيانات التي القيت في هذه القاعة على فكرة رئيسية واحدة ، وهي أن النزاع المسلح بين ايران والعراق ، الذي تدور رحاه منذ أكثر من خمس

سنوات ، قد تسبب ، ولا يزال يتسبب ، بالآلام وعناء لشعبي هذين البلدين ، فضلا عن أنه يزعم بصورة خطيرة استقرار المنطقة ويعرض السلم والأمن الدوليين لخطر جسيم .

وهذا هو أيضا موقف الاتحاد السوفياتي من هذا النزاع ، بسبب أنه يهسه إزالة بؤر التوتر والنزاع الخطيرة في المناطق المتاخمة له . فنجد بداية هذه الحرب المؤسفة واللامجدية ، وعندما بدأت تأخذ لتوها دفعتها التدميرية ، دعا الاتحاد السوفياتي بوضوح وبشكل صارم الى إيقاف هذه الحرب على الفور والى تلمس تسوية سياسية . ونحن ما برحنا نعتقد أنه يجب تجنب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية المنازعات بين الدول . فهذه المنازعات ينبغي تسويتها بالوسائل السلمية المحضة ، في ظل ظروف مقبولة لدى الطرفين ، مع مراعاة المصالح المشروعة للدول والشعوب الأطراف في النزاع . وهذا الحكم يمثل ، كما هو معروف ، احدى الدعائم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، الذي يفرض على جميع أعضاء المنظمة الالتزام بغض منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية ، وعدم تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر . وهذا الحكم ينطبق تماما على النزاع الايراني العراقي .

واليوم ، نعلن مرة أخرى وبصورة قاطعة : ان الاتحاد السوفياتي يعتقد أنه ينبغي تسوية المنازعات بين هذين البلدين حول طاولة التفاوض وليس على ساحة القتال . وفي ضوء موقفنا المبدئي هذا ، وعلى أساس الرغبة المخلصة في تشجيع الجهود لتسوية النزاع الايراني العراقي ، أيد الاتحاد السوفياتي جميع القرارات السابقة التي اتخذها المجلس بشأن هذه المسألة .

لقد أيد الاتحاد السوفياتي دائما ، ولا يزال يؤيد ، مهمة الوساطة التي يقوم بها الأمين العام وكل الجهود الدولية البناءة الأخرى الرامية الى تسوية هذا النزاع بالوسائل السلمية . لكن من المؤسف أن هذه الجهود لم تكت أكلها الطيبة حتى الآن . وأمام تصاعد خطير آخر للعداوات ، نعتقد أنه من الضروري والملح مضاعفة الجهود السياسية لانتهاء الحرب الايرانية - العراقية بسرعة . فهذه الحرب لا تخدم الا مصالح من يريدون اضعاف العراق وايران وزعزعة استقرار المنطقة بصورة عامة . وعلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ان يساهما مساهمة ايجابية في المساعي الرامية الى تحقيق هدف الحل السريع للنزاع .

ختاما نود أن نعيد الى الاذهان أن الاتحاد السوفياتي عارض على الدوام بشدة ولا يزال يعارض أية محاولات لاستخدام النزاع الايراني - العراقي ذريعة لأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة . وان بلدان المنطقة وشعبها وحدها هي التي تمتلك الحق السيادي في تأمين أمنها والتصرف بمواردها الطبيعية . وعلى أساس ما قلته ، سيصوت الاتحاد السوفياتي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17859 . كذلك يعرب عن أمله في أن يستجيب الطرفان للنداء الوارد فيه .

السيد اوكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

من أشد الحروب في هذا القرن مرارة وأقدحها ثمننا الحرب التي تدخل الآن عامها السادس بين ايران والعراق . وقد كانت ولا تزال مأساة مفجعة لمئات الآلاف من الايرانيين والعراقيين . ومنذ اندلاع هذا النزاع سعت الولايات المتحدة الى التوصل الى أقرب نهاية ممكنة له بشكل لا ينتقص من سيادة الجانبين أو سلامتهما الاقليمي ولا يزال نسعى الى ذلك .

ان المسؤولية الأولية عن استمرار هذه الحرب الخرقاء تقع على ايران التي رفضت الجهود الحديدة التي بذلها المجتمع الدولي لوضع حد لها . وتشعر الولايات المتحدة بعميق القلق ازاء تصعيد القتال الذي بدأ في ٩ شباط / فبراير . وتدعو الحكومة الايرانية الى وضع حد لهجومها الأخير .

كذلك نشعر بالانزعاج للتقارير التي تفيد بأن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت مرة أخرى . لقد أدنا بلا انقطاع هذا الاستخدام في الماضي ، وندينه في هذه الحالة أيضا . وفي الوقت الذي كرس المجتمع العالمي نفسه فيه للتفاوض على حظر شامل للأسلحة الكيميائية ، تنظر حكومتى الى استخدام هذه الأسلحة بقلق بالغ . ان استخدام الاسلحة الكيميائية انتهاك خطير للقانون الدولي ، ويهدد الجهود التي استمرت عدة عقود لحظر هذا النوع من وسائل الحرب ، ونطالب بوضع حد لاستخدامها على الفور .

لقد شعرت الولايات المتحدة بالقلق منذ زمن ازاء الخطر المتمثل في أن هذا النزاع قد يمتد الى الدول المجاورة المحايدة في منطقة الخليج . ونود أن نوضح من جديد أن توسيع نطاق الحرب من قبل أحد المتخاصمين لهو تطور خطير وسلبى نعتبره تهديدا كبيرا لمصالح الولايات المتحدة .

لقد أيدت الولايات المتحدة دائما الجهود الكثيرة الجديرة بالشناء التي بذلتها المنظمات الدولية والدول فرادى لتيسير حل هذا النزاع . فقد ثابتت في محاولاتها للتوسط أو لتيسير المفاوضات من أجل احلال بديل سياسي محل القوة . وقد أتاح الأمين العام مرارا وتكرارا أطرا لتفاوض نعتقد أنها مثمرة . ويواصل وفدى تعليق الأهمية على عرض مجلس الأمن بأن يستكشف مع كل من الخصمين موقفه بهدف البدء في عملية تؤدي الى تسوية التطلعات وانهاء القتال . وسنواصل تأييدنا بقوة لجميع الجهود المتوازنة التي تبشر بالتبكير بوضع حد لفقدان الارواح .

ويساورنا قلق عميق من أن المفاوضات الشاملة على وضع حد للقتال قد استعصت لسنوات عديدة على المجتمع الدولي الذى يتوق اليها بالاجماع . ويحدونا الأمل الآن في أن الجهود الدولية الساعية الى الحل العاجل والعاقل والسلمي للنزاع يمكن أن تمضي قدما بأقل تأخير ممكن .

السيد بوفان ليانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : في إطار

المسألة المعروضة على مجلس الأمن الآن الحالة بين ايران والعراق ، يود الوفد الصيني أن يدلي بما يلي :

أولاً ، أن التصعيد الخطير الأخير في الحرب بين ايران والعراق ولد حالة خطيرة في منطقة الخليج ، وأن الحكومة الصينية تشعر ببالغ القلق والانزعاج لهذه التطورات ويحدو الوفد الصيني الأمل بأن تنازل مجلس الأمن لهذه المسألة في الوقت الراهن سيساعد في التخفيف من خطورة الحالة في المنطقة ويساهم مساهمة ايجابية في تسوية نهائية سلمية للخلاف بين ايران والعراق تكون منصفة ومعقولة .

ثانياً ، دخلت الحرب الايرانية - العراقية عامها السادس . وقد أحدثت هذه الحرب ، التي امتدت أكثر من خمس سنوات ، جرحاً عميقة لكلا البلدين وتسببت في خسائر لا تحصى في الأرواح والممتلكات بين الشعبين . وإن السلم والاستقرار في منطقة الخليج يتهددهما خطر حقيقي . ونشعر بحزن بالغ لك ذلك ، ويساورنا القلق تجاه مستقبل الحرب . وبصفة الصين صديقة لكل من العراق وايران فقد نادى على الدوام منذ اندلاع الحرب بانهايتها في أقرب وقت ممكن في إطار شروط مقبولة للطرفين وتسوية خلافاتهما بالمفاوضات السلمية . وهذا المنهج لا يتمشى فحسب مع المصالح الأساسية لكل الشعبين بل انه قمين أيضاً بجلب السلم والاستقرار الى منطقة الخليج ، وسترحب به شعوب جميع البلدان . واليوم أود في هذا المحفل أن أكرر موقف الحكومة الصينية المذكور وأناشد الطرفين أن يوقفوا كل الأعمال التي تؤدي الى تصعيد القتال ، بغية تهيئة المناخ اللازم لانهاء الحرب على الفور .

ثالثاً ، من أجل انهاء حرب الاشقاء الدائرة بين البلدين المسلمين ايران والعراق اضطلع المجتمع الدولي بأعمال وساطة كبيرة . ويرى الوفد الصيني أن على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً أكبر في هذا الصدد . وتؤيد الصين جميع الاقتراحات الكفيلة بانجاز تسوية سلمية منصفة ومعقولة للنزاع بين ايران والعراق قائمة على أساس مبادئ القانون الدولي ، والصين مستعدة لتقديم مساهمتها الايجابية في هذا الصدد . ونود أن نؤكد بصورة قاطعة أن من واجب مجلس الامن ، باعتباره الجهاز الدولي الرئيسي المسؤول عن

صيانة السلم والأمن الدوليين، تسوية النزاع بين ايران والعراق تسوية سلمية. ونؤيد
تأييدا تاما الأمين العام في جهوده الدؤوبة باستخدام مساعيه الحميدة .
لقد عارضت الصين بلا انقطاع استخدام الاسلحة الكيمائية والبكتريولوجية والسمية
في كل مكان وكل وقت . وأود أن أكرر هنا موقف الصين هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أفهم أن أعضاء المجلس على استعداد الآن للمضي الى التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17859. وما لم يكن هناك اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت .
حيث لا يوجد اعتراض فقد تقرر ذلك .
اعطى الكلمة أولاً للاعضاء الراضين في الادلاء ببيان قبل التصويت .

السيد بييرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأتحكى الايجاز الشديد .

ان لبلدى تاريخاً طويلاً من العلاقات الودية مع ايران والعراق، وكذلك مع البلدان الاخرى في المنطقة. ولهذا فاننا ننظر الى الصراع ببالح القلق وبأمل مخلص أن يوضع حد له في أسرع وقت ممكن .
وانني على اقتناع بأن زلماي يشاطرونني الرأي في أننا بذلنا قصارانا للخروج بهذه المسألة من مأزقها . وربما نكون قد أخفقنا في بعض الجوانب . ولكننا نرى أن مشروع القرار المعروض على المجلس، ونأمل أن يعتمد بالاجماع، يبرز جهداً جاداً لم يسبق له مثيل لالقاء نظرة متوازنة وشاملة قدر الامكان على الصراع، وعلى مصدره ومساره المأساوى وكذلك على الخطوات اللازمة لانهاه .

ومهما كانت الثغرات القائمة في هذا المشروع، نعتقد انه يتعين علينا أن نحث الطرفين على التعاون الكامل مع المجلس ومع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ القرار بحيث يوضع حد نهائي لهذا الصراع الذى بدأ دون مبرر واستمر دون سبب وأودى بالعديد من الارواح البريئة .

السيد إلكون (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مافتئ النزاع المأساوى الدائر بين العراق وايران مصدراً لقلق دولي عميق لفترة تزيد عن خمس سنوات الآن . وهذا القلق تشعر به الحكومة الاسترالية أيضاً بسبب فقدان الارواح في صفوف الجانبين والتدمير الكبير للممتلكات وللمعاناة البشرية التي تجل عن الوصف .

وكما لا يفتقر عن أي منا ، فقد نتج عن تصاعد الصراع عدد من الانتهاكات للقانون الدولي . وحكومة بلادى تشعر بقلق خاص ازا استخدام الأسلحة الكيميائية في ذلك الصراع يترتب عليه آثار خطيرة على الأمن الاقليمي والدولي على حد سواء . وفي ظل هذه الظروف ، تعتقد استراليا أن المطلوب هنا وقف اطلاق النار على الفور مما يؤدي الى الشروع في التفاوض بشأن ايجاد تسوية شاملة . وهذه التسوية ينبغي أن تتضمن احترام الحدود الدولية ، ووضع حد لشن المزيد من الهجمات من جانب أى من الطرفين .

وتعتقد استراليا أن على مجلس الأمن التزامات واضحة في معالجة الحالة الراهنة ففي مواجهة التصعيد الخطير الذى جرى مؤخرا للأعمال الحربية ، لا يمكن للمجلس فسي رأينا أن يظل صامتا . ولهذا السبب فقد انضمت استراليا الى عدد من البلدان ، المنحازة وغير المنحازة على حد سواء - بل ، والى العراق وايران ، واليكم ، سيدى الرئيس ، في بحث جاد عن الأساس الذى يمكن للمجلس أن يساعد به في فتح الطريق امام ايجاد تسوية . ان مشروع القرار المطروح على المجلس يمثل محاولة جادة للتركيز على المسائل الهامة . وهو يقوم بهذا التركيز بأسلوب لا يتطابق تمام التطابق مع موقف ايران أو العراق ولكننا نعتقد أن مشروع القرار هذا يرسى أساسا موضوعيا يمكن بناء التسوية عليه . ولهذا السبب ، ستصوت استراليا لصالح مشروع القرار المطروح علينا . وفي قيامنا بهذا ، نود أن نقول أن مشروع القرار لن يوتي ثماره الا اذا اعتبره الطرفان أساسا مقبولا للنهوض بايجاد تسوية . ولقد مرت ساعات طوال وجرت مشاورات مستفيضة من أجل ضمان أن يوفر مشروع القرار مثل هذا الأساس لأكبر نطاق عملي ممكن .

ويناشد وفد بلادى الطرفين أن يعترفا بهذا ، وأن يتعاوننا مع مجلس الأمن ومع الأمين العام . ونأمل وفد استراليا أيضا أن يحث المجتمع الدولي بأسره الآن الطرفين على الاستفادة المثلى من الفرصة الجديدة التي يوفرها مشروع القرار هذا . وسيكون من المؤسف أسفا عميقا لو ضاعت هذه الفرصة بعد كل ما بذل .

السيد رابيتا فيكا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تلبية لطلب اللجنة السباعية التابعة لمجلس جامعة الدول العربية ، يجتمع مجلس الأمن للنظر في الحالة بين ايران والعراق في ضوء الأحداث الأخيرة . وقد أدلى ببيانات وجهية للغاية - بما فيها البيان الذي أدلى به نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية لجمهورية العراق . ونحن نشاطر ما أعرب عنه الجميع من قلق ، لاننا على اقتناع بأن آثار التصاعد الذي لا جدوى منه للصراع الدائريين البلدين وإطالة أمده ، فضلا عما ينجم عنه من خسائر مادية وبشرية ، لا يمكن الا أن تعود بالضرر البالغ على السلم والأمن الاقليميين والدوليين .

ان المساهمة الجماعية التي بذلها المجلس في هذه المناقشة التي كان يمكن أن تكون أوضح وأغنى بمشاركة الطرف الآخر ، قد نتج عنها مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17859 . وقد أجريت مشاورات ومفاوضات مكثفة بشأن مشروع القرار هذا ، وهو مشروع نعتقد انه يأخذ في اعتباره كل وجهات النظر ، ويبرز قبل كل شيء الفلسفة التي انبثقت في المجلس من أجل رعاية جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة . ليس من قبيل المصادفة اذن أن نجد لدى استعراضنا القرارات والبيانات الصادرة عن المجلس نفس العناصر تقريبا ، مثل الاشارة الى وقف اطلاق النار والانسحاب ووقف الأعمال العدائية والى غيرها من جوانب الصراع .

وفي الظروف الراهنة كل ما يستطيع المجلس أن يفعله هو أن يقترح المبادرات والحلول التي ينص عليها الميثاق والقانون الدولي ، وأن يقترح اطارا للتفاوض يكون مقبولا للطرفين . ومن المفهوم أنه يقع على الطرفين المعنيين ، اذا ما رغبا في ذلك ، ان يحددا ، بتعاون المجلس والأمين العام ومساعدتهما ، محتوى هذه المفاوضات ونطاقها والهدف منها . وهذا يعني اننا ، فيما يخصنا ، غير متأكدين من أن المجلس قادر على أن يفي بمسؤولياته كاملة أو حتى أن يستجيب لكل الطلبات التي قد يقدمها طرف أو آخر . وهذه الحالة ناجمة عن أمرين : أولا ، عدم توفر الوسائل أو الآليات العملية لوضع قراراتنا موضع التنفيذ ومتابعة تنفيذها ؛ وثانيا ، الالتزام بوضع الصراع الحالي في اطاره التاريخي وسياقه السياسي من حيث جذوره أو تطوره أو نتائجه .

وقد كنا نأمل أن الفقرات الثلاث الأولى من منطوق مشروع القرار تظهر بدقنة وموضوعية أكبر هذه الرغبة المزدوجة . وليس من شأن هذا أن يغير أساسا من الحقائق ، بيد أن من شأنه أن يوفر مناخا من الثقة والمصادقية وهما أمر لا غنى عنه اذا ما أردنا أن نضطلع بدور بناء في تسوية هذه المشكلة الخطيرة والمؤلمة .

وفي هذه المرحلة سيتمنع وفدي عن اصدار أية أحكام تقييمية . بيد أن موقف مدغشقر من هذا الصراع بين ايران والعراق موقف ثابت . اننا نقيم علاقات ممتازة مع كل من البلدين ؛ وبوصفنا عضوا ، مثلهما ، في حركة بلدان عدم الانحياز ، فاننا نعلق أهمية كبرى على مفهومي التضامن والوحدة . كذلك فاننا مقتنعون بأن إعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين وفي المنطقة ينبغي أن تخضع للمبادئ السبعة التالية : عدم جواز احتلال الأراضي أو الاستيلاء عليها بالقوة ؛ والالتزام باعادة هذه الأراضي ؛ وعدم اللجوء الى العدوان أيا كان شكله ؛ واحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية ؛ وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول ؛ والتسوية السلمية للمنازعات والعلاقات السلمية فيما بين الدول .

تلك هي المبادئ التي أرشدت اللجنة الوزارية للمساعي الحميدة والنوايا الحسنة لبلدان عدم الانحياز منذ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ وهذه المبادئ ذاتها هي أساس

الجهود المشتركة التي يبذلها الأمين العام والمجلس . وتلك المبادئ صالحة في أي مكان وفي كل الأوقات وفي جميع الظروف ؛ ولكن الاكتفاء بمجرد ذكرها لا يكفي ، للأسف ، لإخراج هذه المسألة من المأزق . ومع ذلك ، إذا ما احترمنا جميعا هذه المبادئ ، وفعلنا كل ما في وسعنا ، منفردين ومجتمعين ، لكفالة المراعاة الدقيقة لهذه المبادئ، سنكون في موقف أفضل نؤكد فيه ان المفاوضات بين الطرفين لم تعد في حكم الاحتمالات النظرية وانه يمكننا أن نتصور أن التوفيق سوف يؤدي في نهاية المطاف الى قبول الحل السياسي والسلمي والعاقل والعشرف ، ذلك الحل الذي يقع على عاتقنا ان نشجعه . وعلى أساس هذه الاعتبارات سيصوت وفدى مؤبدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17859 .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ

عدة أيام طلبت اللجنة السباعية المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية أن يعقد مجلس الأمن اجتماعا عاجلا لدراسة التصعيد الأخير في الصراع المأساوي الذي ما فتئ منذ أكثر من خمس سنوات يلحق الخراب بايران والعراق ، ويبتلي هاتين الأمتين العظميين بآلام ومعاناة يعجز عنها الوصف .

وتشعر فرنسا بالقلق البالغ ازاء استمرار هذا الصراع المدمر ، ولا يسعها الا أن تشعر بالجزع ازاء القيام بعمليات عسكرية جديدة على أراضي دولة أجنبية ، تلك العمليات التي تشكل خطرا على أمن المنطقة والسلامة الاقليمية للدول المجاورة ، كما تنطوي على احتمال توسيع نطاق الحرب .

وفرنسا تدعو مرة أخرى باصرار كبير الى وقف الأعمال العسكرية ، والى احترام القانون الدولي ، والسعي العاجل الى تسوية تكون مقبولة للطرفين . وهذه التسوية ، لكي تكون دائمة ، ينبغي أن تكون شاملة وعادلة ومشرفة . كما أنها يجب أن تقوم على احترام سيادة الدولتين .

وانطلاقا من ذلك ترى فرنسا انه من الضروري أن تقبل دون تحفظ وتنفيذ على وجه السرعة قرارات مجلسنا وقواعد القانون الدولي ذات الصلة ، خاصة على الصعيد

الانساني . ولهذا يحدو فرنسا وطيد الأمل أن تستأنف بنشاط الجهود القائمة على
النسوايا الحسنة التي كانت قد بدأت . وتأمل فرنسا ، بوجه خاص ، أن يتمكن الأمين
العام للأمم المتحدة من اعطاء دفعة جديدة للتحرك الذي قام به من أجل حمل الطرفين
على ابداء الاعتدال وروح التعاون . والواقع انه مما لا شك فيه أن هذا المسعى كفيلا
بتهيئة الظروف المؤاتية للتوصل الى تسوية . ومن ثم ، يحدونا الأمل الخالص أن
يحترم الطرفان النداء بوقف الأعمال العسكرية الذي سيوجهه مجلس الأمن .
وبهذه الروح ، سيصوت وفدى مؤيدا لمشروع القرار . وفي هذا الصدد ، أود
أن أوضح اننا نعطي لفظة " المقررات " الواردة في الفقرة الثانية من الديباجة المعنى
الوارد في المادة ٢٥ من الميثاق - أي انها تشمل قرارات مجلس الأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : والآن اطرح للتصويت مشروع

القرار الوارد في الوثيقة S/17859 .
أجرى التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، والامارات
العربية المتحدة ، وبلغاريا ، وتايلند ، وترينيداد وتوباغو ،
والدانمرك ، والصين ، وغانا ، وفرنسا ، وفنزويلا ، والكونغو ،
ومدغشقر ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يوجد ١٥ صوتا مؤيدا . وبالتالي

فقد اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) .
أبدى ممثل العراق رغبته في الكلام ، واعطيه الكلمة الآن .

السيد كتاني (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لن آخذ مسن وقت المجلس طويلا . لدى نقطتان مختصرتان أود أن أنقلهما الى المجلس بالنهاية مسن وفدى .

الأولى ، ان حكومة العراق سوف تأخذ بمنتهى الجدية القرار الذي اتخذه المجلس لتوه بالا جماع ولن ينسحب من بالي أن أنقل الى المجلس قرار حكومة بلادي في هذا الصدر في حينه .

أما النقطة الثانية التي لدى - وهي بالأحرى واجب طي - هي أن أعرب باسم وفد العراق عن جزيل شكرنا اليكم ، سيدى الرئيس ، ومن خلالكم نعرب عن جزيل شكرنا الى المجلس بصورة جماعية والى أطباء المجلس كل طي حده طي ما أولوه من جدية واهتمام للمسألة ما يتعادل مع جدية البند الذي عرضناه طي المجلس .

ولا بد لي أن أقول اننا ، خلال اسبوع من المداولات المكثفة والجدادة ، كما ذكرت قد لسنا من كل طي في المجلس ومنكم بوجه الخصوص ، سيدى الرئيس ، منتهى اللياقة والكياسة ، ولذلك لا يسعنا الا أن نعرب لكم عن شكرنا الجزيل بالفعل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا يوجد متكلمون آخرون . بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٩